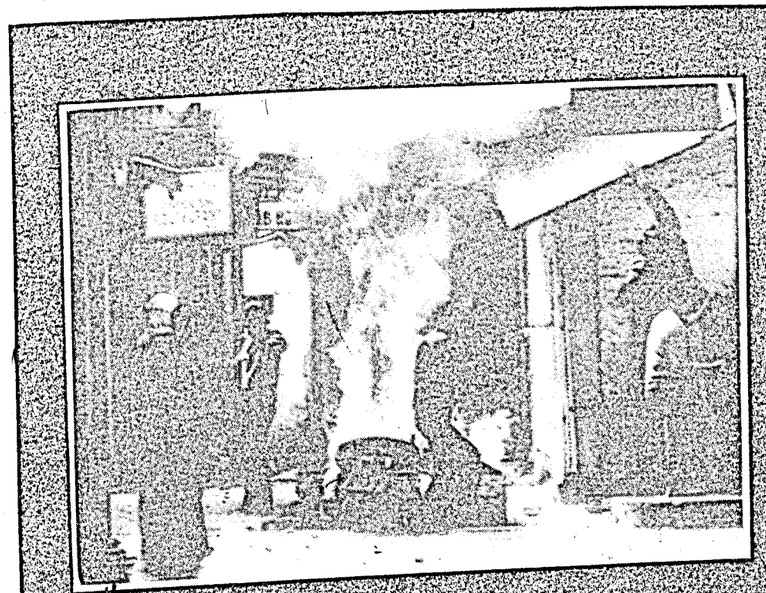

٣٠ آذار... يوم الارض

أعلن يوم ٣٠ آذار (مارس) عيدا للارض الفلسطينية ومناسبة لتجديد النضال ضد الاحتلال الاستعماري الصهيوني وتوسيع الثورة الفلسطينية ودفعها للاستمرار .

وستعم تظاهرات وتجمعات حاشدة ويعلن الاضراب التام داخل فلسطين وخارجها ، تأكيدا لرفض الشعب عزل الاراضي العربية وكل مشاريع الاحتواء او التصفية .

وستكون المظاهرات النضالية المتوقعة في يوم الارض تتويجا للنضال العظيم الذي خاضته الجماهير الفلسطينية خصوصا ، على صعيد رفض سياسة العدو في اغتصاب الاراضي العربيه في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ « وتهويدها » .

وقد جاء القرار الاخير لمجلس الوزراء الاسرائيلي يوم ٢٩ شباط (فبراير) ١٩٧٦ ، اثناء تصاعد الانتفاضة الثورية في الضفه الغربية ، والقاضي بمصادرة ما مساحته ٢٠ ألف دونم من أرض الجليل ، ليشعل اوسع حركة احتجاج ، ويرسخ الوحدة النضالية لعموم جماهير الشعب الفلسطيني في انحاء الوطن المحتل ...

ولتغطية نواياها الحقيقيه ، ادعت الحكومة الاسرائيلية أنها تنوي مصادرة الاراضي « لتطويرها » .

وجاء في حيثيات قرار (الحكومة الاسرائيلية) بأنه « استمرارية لقرارات تطوير الجليل لمصلحة سكانه اليهود والعرب (!) وبالتوافق مع مقتضيات احتياج مشاريع الاسكان التي أقرتها وزارة الاسكان ، وأن الحكومة وهي تسجل موافقتها على بيان وزير المالية الذي بين يديها حول تركيز الاراضي والذي يشمل مصادرات اضطرارية لازمة لتنفيذ المشروع ، فانها ـ أي الحكومة ـ ستقوم بتنفيذ هذا المشروع وفقا للقانون . كما أنه سيجري بحث امكانية التعويض عن الارض المصادرة بالمثل قدر الامكان لمن يطلب ذلك » . (!)

وفي معرض رد ابراهام عوفر وزير الاسكان على سؤال حول مخطط المصادرة بشكل عام ، قال :

« ان المساحات التي كان ينوي مصادرتها هي أوسع بكثير مما قررت الحكومة مصادرته .. وان المصادرة ليست حبا في تملك أراضي الغير ، لكنها هي بهدف التطوير !! لليهود والعرب على حد سواء » .

ونوه عوفر الى « أنه مضت ١٠ سنوات لم تجر فيها مصادرة أراض عربية في الجليل ، بعد موجات السخط التي انفجرت في الخمسينات والستينات لاقامة كرمئيل ومجرى المياه القطري والناصرة العليا وغيرها » .

ويشمل قرار المصادرة الصهيونية على « مخطط التطوير ! » استلاب لبعض أراضي قرى المشهد ، الرينة ، عين ماهل ، كفر كنا ، المكر ، طرعان .

ولا تخفي الحكومة الصهيونية أن قرارها الاخير بمصادرة الاراضي في الجليل هو جزء من مشروع أوسع لمصادرة الاف أخرى من الدونمات في النقب وفي المثلث (أراضي قرية كفر قاسم) وفي الجليل الاعلى (أراضي قرية معليا) وفي المنطقة المغلقة رقم « ٩ » (أراضي قرية عرب السواعد ، وبعض أراضي سخنين وعرابة ودير حنا) .

كما أن محاولة تجميل « التهويد » بـ «التطوير» لم تدم طويلا على الرغم من تاكيد عوفر وزير الاسكان عليها ، ومواقفه مجلس الوزراء على قرار التطوير على اعتبار أنه « استيطان الجليل وفق برنامج التطوير » ، فقد ابانتها جريدة دافار في عددها الصادر يوم ١ ـ ٣ ـ ١٩٧٦ ـ أي في اليوم التالي لموافقه الحكومة ـ على حقيقتها بأنها « تهويد الجليل » وليس « تطوير الجليل » .

قصة تهويد الجليل

ان المصادرة الصهيونيه لبعض الارض الفلسطينية وفق سياسة المشروع الصهيوني «أكثر ما يمكن من الارض واقل ما يمكن من الفلسطينيين» وفي الجليل تحديدا بعد ذلك التمسك الفلسطيني بالارض في الجليل على مدى ثمانية وعشرين عاما كخطوة أولى لمصادرات أخرى أوسع من الارض الفلسطينية وتهويدها هو الذي يشكل الدافع الرئيسي للتعرض للاطماع الصهيونية في الجليل بشكل مستقل وبايجاز .

بدأت الاطماع الصهيونية في الجليل ضمن بداية العمل لتحقيق (المشروع الصهيوني باقامة دولة في فلسطين) منذ أوائل هذا القرن . وبعد تنفيذ المؤامرة الامبريالية الصهيونية الرجعية ضد فلسطين (وطنيا وشعبا) عام ١٩٤٨ ، لم يتحقق انتزاع جميع سكان الجليل من أراضيهم لا ابان تحقيق المشروع الصهيوني واقامة (اسرائيل) ولا حتى قبله ، وقد ساعد على ذلك اضافة الى تمسك الفلسطينيين بأرضهم ، استجابة الكتاب الابيض الذي أصدرته حكومة الاستعمار البريطاني عام ١٩٣٩ لذلك (حيث تضمن منع اليهود من استملاك أراضي الجليل) . وبعد قيام المشروع الصهيوني سنة ١٩٤٨ استطاعت الصهيونية السيطرة على الكثير من الاراضي الفلسطينية في الجليل ، الا أن مشروع تهويد الجليل بكامله لقي مجموعة من العقبات كان أهمها أن أغلبية السكان الفلسطينيين بقيت متمسكة بأرضها ولم تحقق حملات القهر والارهاب والمطاردة والحصار هدفها في تهجير سكان الجليل . الامر الذي أضطر اللجان الوزارية ذات الاختصاص في وزارتي المالية والاسكان باستشراع أساليب مقننة لاستلاب الارض الفلسطينية .

وفي الخمسينات والستينات تمكن مجلس وزراء العدو من استلاب بعض الارض الفلسطينية في الجليل لاقامة كرمئيل والناصرة عليت ومجرى المياه القطري وتحويل مجرى مياه نهر الاردن .

أما الـ ٤٠،٠٠٠ دونم التي ووفق على مصادرتها فهي حقيقة كما ذكر ابراهام عوفر المرحلة الاولى من « مشروع تطوير الجليل » الذي أصدرته وزارة الزراعة في نشرتها لشهر تشرين الثاني سنة ١٩٧٥ ، والتي تحدثت فيها عبر المرحلة الثانية من مشروع تطوير الجليل التي تبدأ سنة ١٩٨٠ بعد أن تنتهي المرحلة الاولى .

مصادرة النقب

ان قرار مجلس وزراء العدو بالموافقة على « تطوير الجليل » هو جزء من مشروع أكبر لمصادرات مساحات أخرى من الارض الفلسطينية في النقب « حيث يخطط العدو لسلب ١،٥ مليون دونم » ، وفي المثلث « لبعض أراضي قرية كفر قاسم » وفي الجليل الاعلى « أراضي قرية معليا »، وما يسمى بالمنطقة المغلقة رقم ٩ « أراضي قرية عرب السواعد ، وبعض أراضي قرى عرابة البطوف ، سخنين ، دير حنا » .

في أوائل شباط الماضي قررت وزارة الحرب الصهيونية اغلاق المنطقة رقم ٩ اغلاقا تاما على أساس انها منطقة عسكرية ، وذلك بحجة :

١ ـ استخدام المنطقة للاغراض العسكرية ، كالتدريب والمناورات ، وخلافه .

ب ـ الحفاظ على أرواح المواطنين من خط
الموت سواء من جراء الاسلحة أثناء التدريب
المناورات أو من احتمالات انفجار بعض المتفج
التي يمكن أن تخلف على أرض الرماية والتد
والمناورات العسكرية .

ومساحة المنطقة (رقم ٩) تبلغ ٣٢٠٠٠ دو
وهي تشكل بالنسبة للعدو الصهيوني موقع
أهمية استراتيجية في المجال العسكري في الز
التحصينية والدفاعية أولا ، كما يمكن أن تعتب
المجال الحيوي الاكثر خصوصية في برنامج الاع
« أو ما يسمى الردع » الصهيوني ، على سور
ولبنان . وقد خصصت مساحات واسعة من أ
هذه المنطقة للصناعة العسكرية .

التنفيذ الدقيق

ومع أن قرار وزارة الحرب ذلك قد تم بدو
ضجيج أعلامي ، ولم يكن ليعرف عنه أحد ح
في داخل « اسرائيل » لو لم يفضحه التح
الشعبي الفلسطيني الرافض لذلك القرار في من
الجليل ، فانه قد شرع خلال أيام قليلة جدا
صدوره على تطبيق القرار ، ففي يوم الاربع
١٨ ـ ٣ ـ ١٩٧٦ ، وعندما كان عرب السواع
« الذين يجب أن يشردوا من قريتهم ويحرموا
أراضيهم وفق قرار الاغلاق » في الجليل يقوم
بأعمالهم خارج القرية ، فيما كانت النسوة والاط
يقومون بالاعمال المنزلية الرئيسية ورعاية المواش
والعناية بالارض ، داهمت القرية قوات كبي
من الجيش الصهيوني تساندها قوات من حر
الحدود والشرطة العسكرية والمدنية ، ومجه
بالمعدات العسكرية الكاملة ، بما فيها الدبا
وطائرات الهليوكبتر ، وطوقت القرية ، وب
عمليتها العسكرية ضد المواطنين الابرياء والعز

.. كل شيء ينفذ بدقة وسرعة خاطفة ..
فرد يعرف دوره جيدا :

* قسم يحيط بالقرية ويقيم حوله
الاستحكامات .
* قسم اخر يقيم الاستحكامات داخل الق
ويراقب البيوت .
* قسم يمنع الاطفال والنساء من الاعتداء
رجال الامن وهم يقومون بواجباتهم لحماية الدو
* قسم يمنع النساء من الاندفاع الى مكان
الذي حددته قوات الجيش .
* قسم يضع الالغام في البيتين .
* الدبابات تنتظر تنفيذ دورها ، وطائ
الهليوكبتر تحوم وتراقب العملية .

وينفجر البيتان معلنان بداية انهاء قرية ع

اضراب عام ومظاهرات جماهيرية في الأرض المحتل